

تسهيل الطرقات

في

نظم الورقات

للإمام شرف الدين يحيى بن موسى بن رمضان العمريطي

مرحمة الله تعالى

تحقيق

مبارك بن مرشد الحثلاثان

تقديم فضيلة الشيخ

د. محمد صدقي البورنو

(الطبعة الثانية)

مقدمة الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أمَّا بعد: فهذه الطبعة الثانية من تحقيقي لكتاب (تسهيل الطُّرقات في نظم الورقات) أقدمه لطلاب العلم بعد مراجعته وتصحيحه وقد أجريت بعض التعديلات في هذه الطبعة فحذفت نظم حنبلة الورقات للشيخ عامر بهجت ومقدمة مبادئ علم الأصول واكتفيت بنص الكتاب المحقق.

وفي الختام أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

كتبه

مبارك بن راشد الحثلان

الرياض

٢٩/٣/١٤٣١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة الشيخ

محمد صدقي البورنو

الحمد لله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤاً أحد،
والصلاة والسلام الأتمين الأكملين على المبعوث رحمة للعالمين، سيد ولد
آدم النبي محمد.

أمّا بعد:

فإن كتاب الورقات في أصول الفقه لإمام الحرمين لقي من العناية
والاهتمام لدى علماء الأصول ما لم يلقه كتاب آخر. فهو على صغر حجمه
حوى زبدة وخلاصة علم أصول الفقه، فما صدر عن مؤلفه رحمته حتى
تلقتة العلماء وطلاب العلم بالقبول. فمنهم من شرحه وحل غوامضه،
ومنهم من نظمه وضم بالنظم شوارده.

وكان من أشهر من نظمه الإمام شرف الدين يحيى بن موسى بن
رمضان العمريطي رحمته الذي أطلق عليه اسم:

«تسهيل الطرقات في نظم الورقات»

وقد سار هذا النظم سير الشمس، واعتنى به المختصون بعلم أصول
الفقه، ما بين ناشر له بين الطلاب وبين شارح له. ومع انتشاره واشتهاره
وتعدد طبعاته فقد وقع في ثنياه أخطاء قل من التفت إليها ممن قرأوه
وحفظوه أو شرحوه، حتى جاء الطالب النجيب والباحث الأريب
الأخ/ مبارك بن راشد الحثلان السبيعي فحققه، ودقق النظر فيه، فاطلع

على عدد من الأخطاء التي غفل عنها من طبعوه ونشروه أو شرحوه،
فصححها، وصوّب تلك الأخطاء.

وقام بطبع ذلك النظم الشهير طباعة متقنة خالية من الأخطاء، مع
مقدمة أشار فيها إلى عمله في النظم وتصحيحه، وما قام به. وأضاف إليه
من تعليقات «حنبله نظم الورقات» للشيخ عامر بن محمد فداء الحنبلي
فخرج النظم في ثوبه الجديد القشيب بما يشرح الصدور ويثلج القلوب ؛
فجزاه الله عما فعل خيرًا، وجعله في ميزان حسناته يوم العرض والحساب.
والحمد لله رب العالمين.

محمد صدقي بن أحمد البورنو

أبو الحارث الغزي

١٥/٨/١٤٢٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ،
والصلاة والسلام على النبي المصطفى عليه
سيد ولد آدم النبي محمد .

أما بعد

هذه كتاب الدرقات في أصول الحق يوم لم يكن له كفواً أحد ،
والدرقات في علم الأصول ما لم يكن له كفواً أحد ، فهو على صغر
هجمت مود زبدة وحلاصة علم أصول الحق ، مما صدر عنه مؤلفه رحمه الله
على لغة العلماء والدرجات العظم بالقبول منهم من شرفه وجل عواقبه
ومهم من نظره وضم بالنظم سواره . وكان من أسرار من نظره يوم
شرف لم يكن له كفواً أحد ، به رمضان الحرام طيب . رحمه الله . وقد سار هذا
النظم سيرة الحق واعتق به المصنفون بعلم أصول الحق ما لم يكن له كفواً أحد ،
له بينه الطلاب وبينه شارب له . ومع انتشاره وانتشاره أعظم ومع
في تنافيه أعظم على من التفت اليه من مؤرره وصقلوه أو سرهوه
حق ما له الطائفة النجيب والباطنة الذرية الذخيرة ما لم يكن له كفواً أحد ،
التي هي حقيقة ودعوة النظر فيه ما لم يكن له كفواً أحد ،
عقل على من طبعوه ونشره أو سرهوه . فعلموا وصوب لكل من حفظه
وقام بطبعه من النظم السيرة طابعت حليته من الذخيرة . مع
بحرمة أشار إلى علم في النظم وتحريره ما لم يكن له كفواً أحد ، وما أصاب إليه من
نظراته أو نظراته في النظم ما لم يكن له كفواً أحد ، فمنح من النظم
على نوبه الجود القريب بما يترجم له من ذيل الغيوب فجزاه الله
بما فعل خيراً . وبالله في ميزان صفاته يوم العرض والحساب
والحمد لله رب العالمين

محمد صديق به أحمد البورلي

١٩٨٧/١/١٥

أبو الحسن الغزالي

هذا الذي أطلعه على اسم تسهيل الطرقات في نظم الدرقات

مُقَدِّمَةٌ

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد ...

فإن ورقات إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني من أشهر
مختصرات أصول الفقه ذكر فيها كثيرًا من مباحثه بأسلوب سهل ومختصر.
ولا تكاد تجد طالبًا لهذا الفن إلا وقد درس هذا المختصر واستفاد منه.
ولما كان بهذه الصفات كان محط أنظار العلماء قديمًا وحديثًا فاعتنوا به
ما بين شارح وناظم.

ومن أشهر منظوماته نظم (تسهيل الطرقات) لشرف الدين يحيى بن
موسى بن رمضان العمرطي الشافعي رحمه الله، والذي امتاز بالسلاسة
والسهولة ووضوح العبارة، وقد طبع عدة طبعات لا تخلو جميعها من
التحريف الذي تغيرت معه صور بعض المسائل، فاستعنت بالله على تحقيقه
ونشره ليستفيد منه طلاب العلم.

وخلصت ما قمت به:

- ١ - مقدمة حول علم الأصول تكلمت فيها باختصار عن:
 - أ. المبادئ العشرة لعلم الأصول.
 - ب. نشأة علم الأصول والمراحل التي مر بها.
 - ٢ - التعريف بمتن الورقات ومؤلفه.
 - ٣ - التعريف بنظم تسهيل الطرقات ومؤلفه.
 - ٤ - تحقيق النظم على أربع نسخ خطية.
 - ٥ - جعلت في الحاشية (حنبلية نظم الورقات) للشيخ الفاضل عامر بن محمد فداء بن بهجت الحنبلي
- والذي نظم فيها المسائل التي تخالف المعتمد عند الحنابلة، وقد استأذنته في نشرها فأذن لي وميزتها بعلامة (*) في نهاية الآيات ثم أذكر في الحاشية آيات الحنبلة وقد يضيف الشيخ أبياتاً على الأصل فأنبه على ذلك.
- وفي الختام لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لفضيلة الشيخ العلامة د. محمد صدقي البورنو حفظه الله ونفع المسلمين بعلمه، والذي تكرّم بمراجعة الكتاب والتقديم له.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ أَعْمَالَنَا خَالِصَةً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ؛ لِنَفُوزِ بَجَنَاتِ النِّعَمِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

مبارك بن راشد الحثلاثان

الرياض

وصف النسخ الخطية ومنهج التحقيق

وصف النسخ الخطية

اعتمدت في تحقيق النظم على أربع نسخ خطية وهي:

النسخة الأولى:

مصدرها: دار الكتب المصرية.

رقمها: ٣٧١.

صفحة العنوان: كتاب تسهيل الطرقات في نظم الورقات تأليف العالم العلامة البحر الفهامة الشيخ الشرفي شرف الدين العمريطي الشافعي نفعنا الله بركاته آمين آمين.

اسم الناسخ: لم يذكر

تاريخ النسخ: ١٠٠٩/١١/١٦ هـ

وقد رمزت لها بالحرف (أ)

النسخة الثانية:

مصدرها: دار الكتب المصرية.

رقمها: ٥٩

صفحة العنوان: تسهيل الطرقات في نظم الورقات للشيخ الإمام شرف الدين العمريطي الشافعي عفا الله عنه وسامحه إنه ولي ذلك آمين آمين.

اسم الناسخ: عبد الرحيم بن الحاج علي بن المرحوم الحاج حسين الحوتكي.

تاريخ النسخ: ١٥ / ٣ / ١٠٢٥ هـ.

وقد رمزت لها بالحرف (ق)

ملاحظة: هذه النسخ هي التي اعتمد عليها الشيخ عبد الحميد قدس في شرحه على النظم^(١) وبالمقارنة بينهما وجدت اختلافات كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر:

م	لطائف الإشارات	المخطوط
١	قاعد	عاهد
٢	والشك تحرير	والشك تجويز
٣	والظاهر لا يفيد ما سمع	والظاهر الذي يفيد ما سمع

النسخة الثالثة:

مصدرها: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية.
رقمها: ١ / ٧٨

(١) لطائف الإشارات على تسهيل الطرقات لنظم الورقات (ص ٦١).

صفحة العنوان: هذه نظم الورقات في أصول الفقه للشيخ الإمام المتفنن البارع المتقن شرف الدين نور الدين العمريطي الشافعي الأزهرى رحمه الله تعالى ونفع بآثاره آمين.

اسم النسخ: محمد بن بكر بن محمد بن حمد بن النجار

تاريخ النسخ: ١١٨٣ / ٢ / ٨ هـ.

وقد رمزت لها بالحرف (ك)

النسخة الرابعة:

مصدرها: دار الكتب المصرية.

رقمها: ٧٦٤.

صفحة العنوان: هذا كتاب نظم الورقات للإمام العمريطي نفعنا الله به.

اسم النسخ: سيد البكوشي.

تاريخ النسخ: يوم الأحد ١٢٣٣ / ٦ / ٢١ هـ.

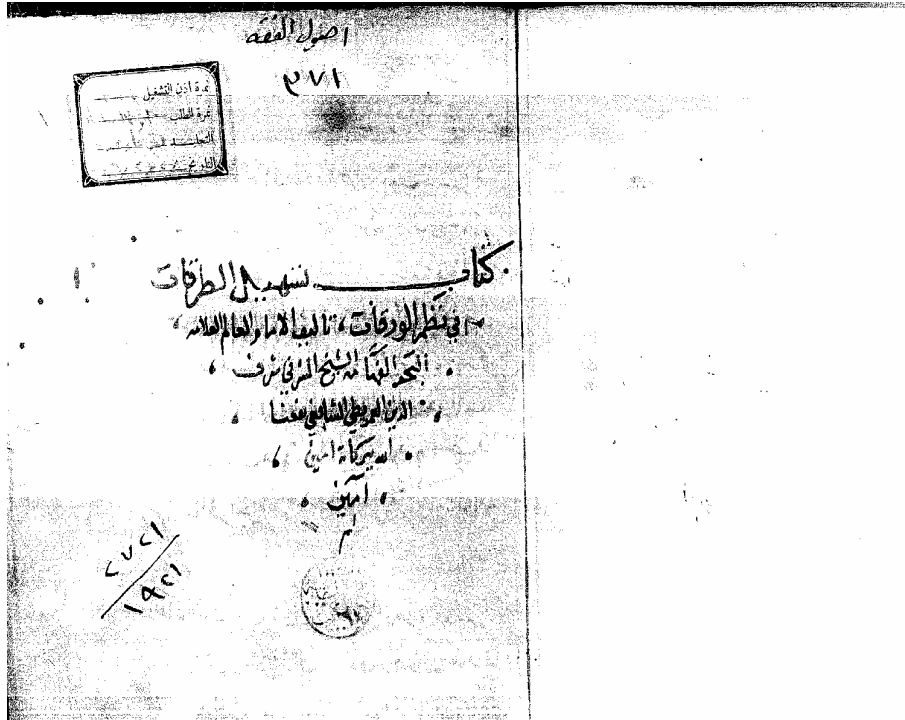
وقد رمزت لها بالحرف (ب).

منهج التحقيق

الهدف من التحقيق هو إخراج الكتاب كما أراده مصنفه لذا تجنبت إثقال الكتاب بالخواشي والهوامش التي لا فائدة منها والمنهج الذي سرت عليه في هذا العمل هو:

- ١ - جعلت النسخة (أ) أصلاً لأنها أقرب النسخ من حياة المؤلف كما أنها أجود النسخ ضبطاً ودقة.
- ٢ - قابلت بين النسخ وأثبتت الفروق المهمة في الخواشي.
- ٣ - تركت الفروق التي لا فائدة من ذكرها كأخطاء النساخ الإملائية.
- ٤ - ضبطت النظم كاملاً بالشكل.

الصفحة الأولى من النسخة (أ)



الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

مع ما به من المذاهب التي تفوت زمن خلافتها ثبت
والنحو الأول مع علم الإرب واللفظ التي تنه عن القوب
قدراً يستنبط المسئلة لا بنفسه لمن يكون سائلاً
مع علمه التفسير في الآيات وفي الحديث خالة الدوا
ومن مع الإجماع والخلاف فعلم هذا القدر فيه كافي
ومن شروط السائل المستفي أن لا يكون عالمياً كالمفني
فكيف كان مثله محمد أ فلا يجوز كونه مقبلاً
باب
تعليل قول القائل من غير ذكر حجة المسائل
وتدليله على ما قاله مع حجة شاملين ذلك قاله
ففي قول قوله المصطفى بالحكم فقلده له بلا حفا
وتدليله كان ما قد قاله جميعاً بالوجه قد أتى له
باب الاجتهاد

وحد

فوجه أن يبدل الذي اجتهده بجموده في بدل المرد قد
وليتقسم إلى صواب وخطأ وتبدل في الفروع بين الخطأ
وفي أصول الفروع الواضح المنع أو فيه تضييقاً بالبدع
من الصغار يجب كقولهم لا تأكلوا من أموالهم بل سبوا
أولاً ومن رسم بالعين كذا المحوس في أفعالهم
ومن أصناف الفروع يعطي أجر من جعل نفسه من
لما روي عن النبي الهادي في ذلك من تقسيم الاجتهاد
ثم نظم هذه المقدمه إيساراً في العدد وحكمه
ثاني رسم وضع المصطفى في تمام ظاهره في
فالحمد لله على تمامه ثم الصلاة مع سلامه
على النبي وآله وصحبه وخزبه وكل مؤمن به

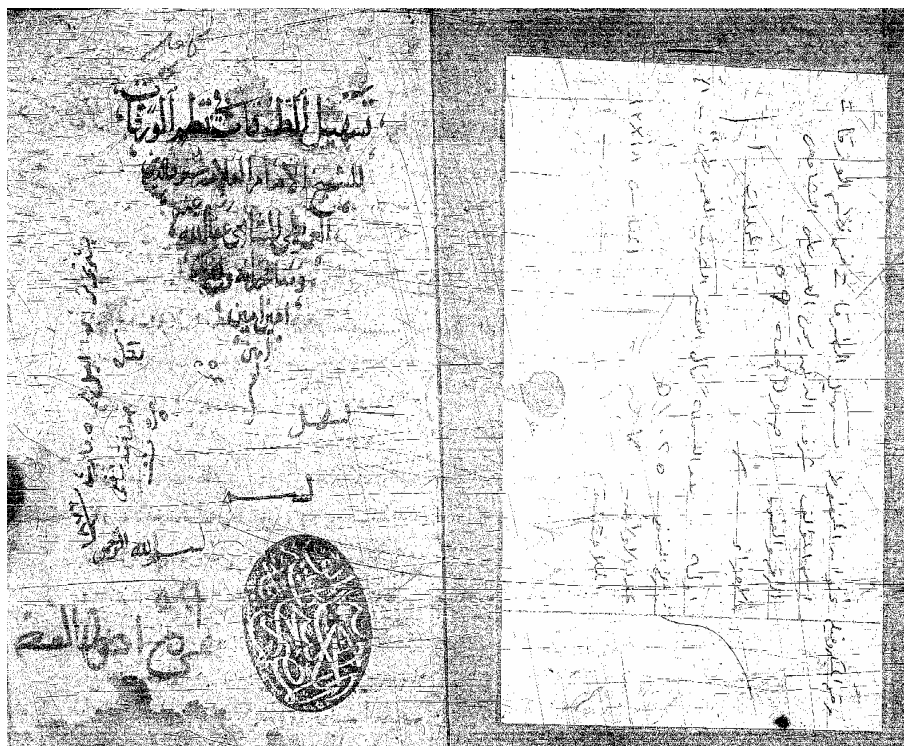
وكان الفراغ من نسخها في يوم الأحد

سنة ١٢٠٠ هـ

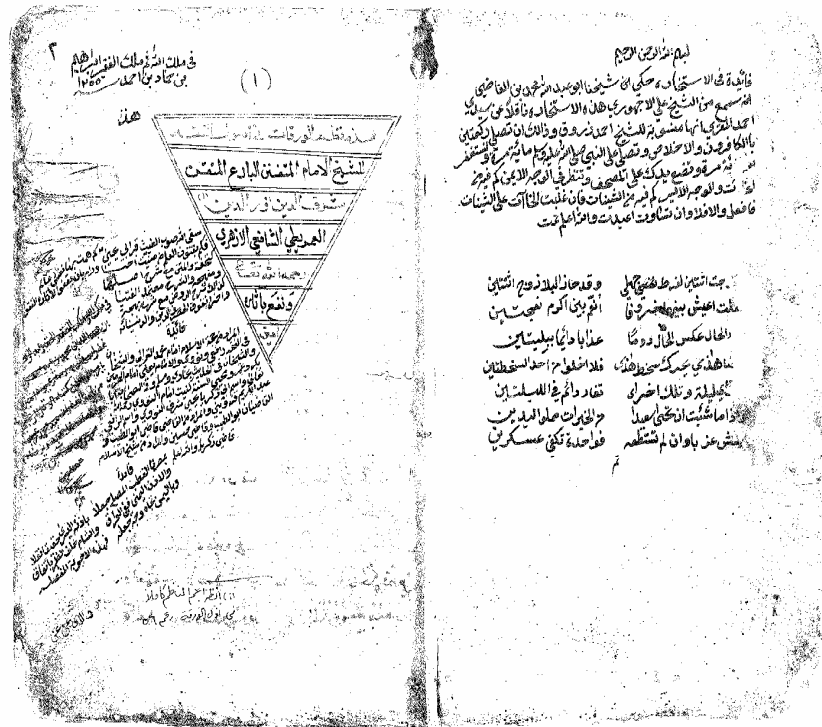
عبد الله



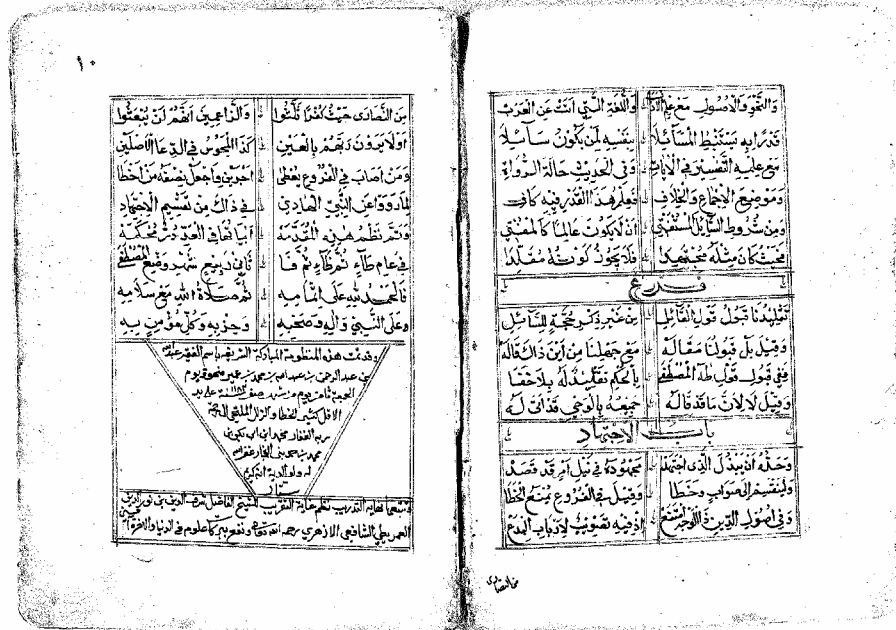
الصفحة الأولى من النسخة (ق)



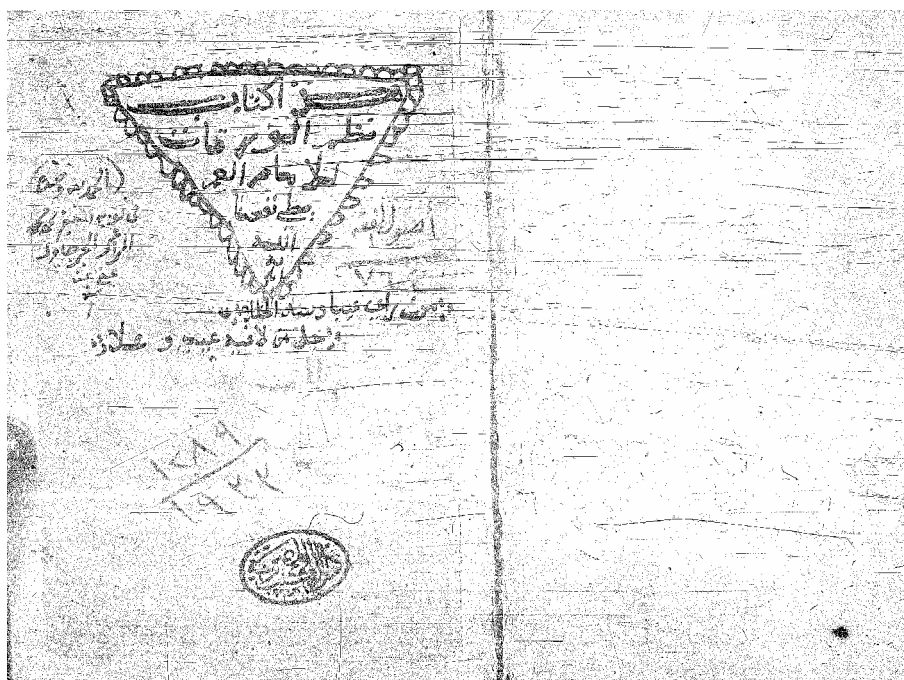




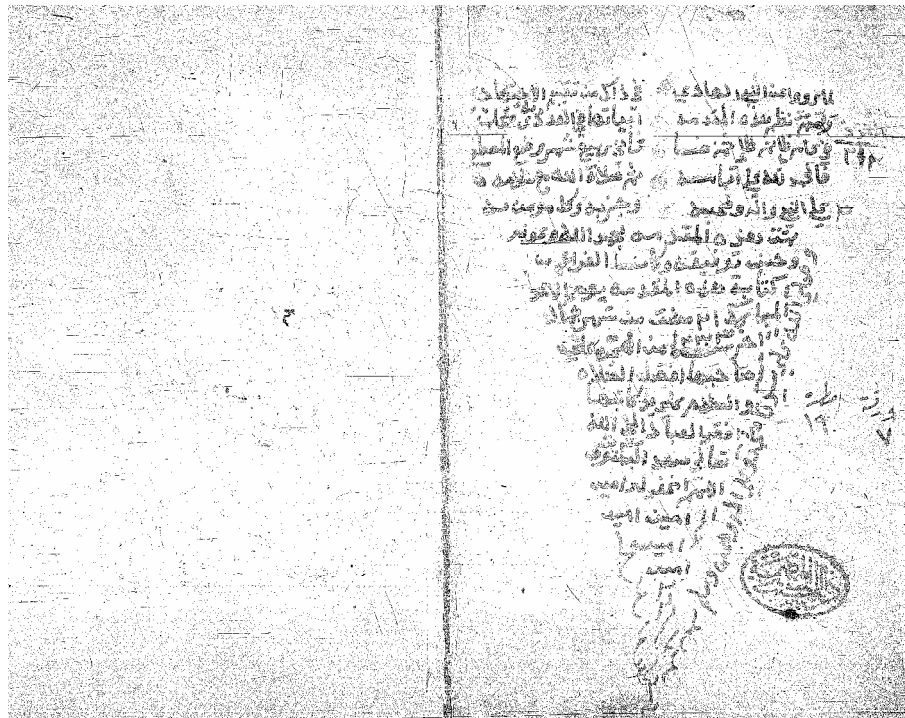
الصفحة الأخيرة من النسخة (ك)



الصفحة الأولى من النسخة (ب)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)



تسهيل الطرقات

في

نظم الورقات

للإمام شرف الدين يحيى بن موسى بن رمضان العمريطي الشافعي

مرحمه الله تعالى

تحقيق

مبارك بن راشد الحثلاثان

تسهيل الطرقات في نظم الورقات

- ١- قَالَ الْفَقِيرُ الشَّرْفُ الْعَمْرِي طِي
ذُو الْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّفْرِيطِ ط
- ٢- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَظْهَرَ
عِلْمَ الْأُصُولِ لِلْوَرَى وَأَشْهَرَ^(١)
- ٣- عَلَى لِسَانِ الشَّافِعِيِّ وَهَوَّنَا
فَهُوَ الَّذِي لَهُ ابْتِدَاءٌ^(٢) دَوْنَا
- ٤- وَتَابَعَتْهُ النَّاسُ حَتَّى صَارَا
كُتُبًا صِغَارَ الْحُجَمِ أَوْ كِبَارَا
- ٥- وَخَيْرُ كُتُبِهِ الصَّغَارِ مَا سُمِّيَ
بِالْوَرَقَاتِ لِلْإِمَامِ^(٣) الْحَرَمِيِّ

(١) في (أ): واشتهر، وفي (ك): وشهرا.

(٢) في (ب): قد ابتدئ.

(٣) في (ق): للام.

٦- وَقَدْ سُئِلْتُ سَابِقًا^(١) فِي نَظْمِهِ

مُسَهِّلًا لِحَفْظِهِ وَفَهْمِهِ

٧- فَلَمْ أَجِدْ عَمَّا سُئِلْتُ بُدًّا

وَقَدْ شَرَعْتُ فِيهِ مُسْتَمِدًّا

٨- مِنْ رَبَّنَا التَّوْفِيقَ لِلصَّوَابِ

وَالنَّفْعَ فِي الدَّارَيْنِ بِالْكِتَابِ

أُصُولُ الْفِقْهِ^(٢)

٩- هَاكَ أُصُولُ الْفِقْهِ لَفْظًا لَقَبًا

لِلْفَنِّ مِنْ جُزْأَيْنِ قَدْ تَرَكَّبَا

١٠- الْأَوَّلُ الْأُصُولُ ثُمَّ الثَّانِي

الْفِقْهُ وَالْجُزْآنِ مُفْرَدَانِ

١١- فَالْأَصْلُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ بِنِي

وَالْفَرْعُ مَا عَلَى سِوَاهُ يَنْبِي

(١) في (ق): مدة.

(٢) في (ق): باب أصول الفقه.

- ١٢- وَالْفَقْهُ عِلْمٌ كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ
- جَا بِاجْتِهَادٍ^(١) دُونَ حُكْمٍ قَطْعِيٍّ
- ١٣- وَالْحُكْمُ وَاجِبٌ وَمَنْدُوبٌ وَمَا
- أُبِيحَ وَالْمَكْرُوهُ مَعَ مَا حُرِّمَ
- ١٤- مَعَ الصَّحِيحِ مُطْلَقًا وَالْفَاسِدِ
- مِنْ عَاقِدٍ^(٢) هَذَانِ أَوْ مِنْ عَابِدٍ
- ١٥- فَالْوَاجِبُ الْمُحْكُومُ بِالثَّوَابِ
- فِي فِعْلِهِ وَالتَّرَكُّ بِالْعِقَابِ
- ١٦- وَالنَّدْبُ مَا فِي فِعْلِهِ الثَّوَابُ
- وَلَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِهِ عِقَابٌ
- ١٧- وَلَيْسَ فِي الْمُبَاحِ مِنْ ثَوَابٍ
- فِعْلًا وَتَرْكًا بَلْ وَلَا عِقَابٍ
- ١٨- وَضَابِطُ الْمَكْرُوهِ عَكْسُ مَا نُدِبَ
- كَذَلِكَ الْحَرَامُ عَكْسُ مَا يُجِبُ

(١) في (ق): اجتهادا.

(٢) في جميع النسخ المطبوعة (قاعد).

- ١٩- أَمَّا الصَّحِيحُ فَهُوَ مَا تَعَلَّقَا
بِهِ نَفْسُودٌ وَاعْتِدَادٌ مُطْلَقَا
- ٢٠- وَالْفَاسِدُ الَّذِي بِهِ لَمْ نَعْتَدِ
وَلَمْ يَكُنْ بِنَافِذٍ إِذَا عُقِدَ
- ٢١- وَالْعِلْمُ لَفْظٌ لِلْعُمُومِ^(١) لَمْ يُخْصَ
بِالْفَقْهِ مَفْهُومًا بَلِ الْفَقْهُ أَخْصَ
- ٢٢- وَعِلْمُنَا مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ
إِنْ طَابَقَتْ لَوْصِفِهِ الْمُخْتُومِ^(٢)
- ٢٣- وَالْجَهْلُ قُلُ تَصَوُّرُ الشَّيْءِ عَلَى
خِلَافٍ وَصْفِهِ الَّذِي بِهِ عَلا
- ٢٤- وَقِيلَ حَدُّ الْجَهْلِ فَقَدْ الْعِلْمِ
بَسِيطًا أَوْ مُرَكَّبًا قَدْ سُمِّيَ
- ٢٥- بَسِيطُهُ فِي نَحْوِ مَا تَحْتَ الثَّرَى
تَرْكِيئُهُ فِي كُلِّ مَا تُصَوِّرَا

(١) في (ق): في العموم.

(٢) في (ك): المحقوم.

- ٢٦- وَالْعِلْمُ إِمَّا بِاضْطِرَارٍ يَحْضُلُ
أَوْ بِاِتِّسَابٍ حَاصِلٍ فَالْأَوَّلُ
- ٢٧- كَالْمُسْتَفَادِ بِالْحَوَاسِ^(١) الْخَمْسِ
بِالْشَّمِّ أَوْ بِالذَّوْقِ أَوْ بِاللَّمْسِ
- ٢٨- وَالسَّمْعِ وَالْإِبْصَارِ ثُمَّ التَّلِي
مَا كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى اسْتِدْلَالٍ
- ٢٩- وَحَدُّ الْاسْتِدْلَالِ أَنَّا نَجْتَلِبُ^(٢)
لَنَا دَلِيلًا مُرْشِدًا لِمَا طُلِبَ
- ٣٠- وَالظَّنُّ تَجْوِيزُ أَمْرٍ أَمْرَيْنِ
مُرْجَّحًا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ
- ٣١- وَالرَّاجِحُ^(٣) الْمَذْكُورُ ظَنًّا يُسَمَّى
وَالطَّرْفُ الْمُرْجُوحُ يُسَمَّى وَهْمًا
- ٣٢- وَالشَّكُّ تَجْوِيزُ^(٤) بِلَا رُجْحَانِ
لِوَاحِدٍ حَيْثُ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ

(١) في (ب): في الحواس.

(٢) في (ق): ما يجتلب.

(٣) في (ق، ب): فالراجح.

(٤) في جميع النسخ المطبوعة (تحرير).

- ٣٣- أَمَّا أَصُولُ الْفِقْهِ يَعْنِي ^(١) بِالنَّظَرِ
- لِلْفَنِّ فِي تَعْرِيفِهِ فَالْمُعْتَبَرُ
- ٣٤- فِي ذَاكَ طُرُقُ الْفِقْهِ أَعْنِي الْمُجْمَلَهُ
- كَالْأَمْرِ أَوْ كَالنَّهْيِ لَا الْمُفَصَّلَهُ
- ٣٥- وَكَيْفَ نَسْتَدِلُّ ^(٢) بِالْأَصُولِ
- وَالْعَالِمُ الَّذِي هُوَ الْأَصُولِي
- أَبْوَابُ أَصُولِ الْفِقْهِ
- ٣٦- أَبْوَابُهُ ^(٣) عِشْرُونَ بَابًا تُسَرَّدُ
- وَفِي الْكِتَابِ كُلُّهَا سَتُورَدُ
- ٣٧- وَتِلْكَ أَفْسَامُ الْكَلَامِ ثَمًّا
- أَمْرٌ وَنَهْيٌ ثُمَّ لَفْظٌ عَمَّا
- ٣٨- أَوْ خَصَّ أَوْ مَبَيَّنَّ أَوْ مُجْمَلُ
- أَوْ ظَاهِرٌ مَعْنَاهُ أَوْ مُؤَوَّلُ
- ٣٩- وَمُطْلَقُ الْأَفْعَالِ ثُمَّ مَا نُسِخَ
- حُكْمًا سِوَاهُ ثُمَّ مَا بِهِ انْتَسَخَ

(١) في (ق): أعني.

(٢) كذا في الأصل، وفي بقية النسخ (يستدل).

(٣) في (ق، ك): أبوابها.

٤٠- كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ وَالْأَخْبَارُ مَعَ
حَظْرٍ وَمَعَ إِبَاحَةٍ كُلُّ وَقَعٍ

٤١- كَذَا الْقِيَاسُ مُطْلَقًا لِعَلَّاهُ
فِي الْأَصْلِ وَالتَّرْتِيبُ لِلْأَدِلَّةِ

٤٢- وَالْوَصْفُ^(١) فِي مُفْتٍ وَمُسْتَفْتٍ عَهْدُ^(٢)
وَهَكَذَا^(٣) أَحْكَامُ كُلِّ مَجْتَهِدٍ

أَقْسَامُ الْكَلَامِ^(٤)

٤٣- أَقَلُّ مَا مِنْهُ الْكَلَامُ رَكَّبُوا
اسْمَانِ أَوْ إِسْمٍ وَفِعْلٍ كَارَكَّبُوا

٤٤- كَذَاكَ مِنْ فِعْلٍ وَحَرْفٍ وَجِدَا
وَجَاءَ مِنْ إِسْمٍ وَحَرْفٍ^(٥) فِي النَّدَا

٤٥- وَقُسِّمَ الْكَلَامُ لِلْأَخْبَارِ
وَالْأُمُورِ وَالنَّهْيِ وَالْإِسْتِخْبَارِ

(١) في (ك): والوصل.

(٢) في (ك): عمد.

(٣) في (أ) وهذا، وفي (ب): وكذا.

(٤) في (ق، ب): باب أقسام الكلام.

(٥) في (ب): ثم حرف.

- ٤٦- ثُمَّ الْكَلَامُ ثَانِيًا قَدْ انْقَسَمَ
- إِلَى تَمَنٍّ وَلِعَرْضٍ وَقَسَمٍ
- ٤٧- وَثَالِثًا إِلَى مَجَازٍ وَإِلَى
- حَقِيقَةٍ وَحَدُّهَا مَا اسْتُعْمِلَ
- ٤٨- مِنْ ذَلِكَ فِي مَوْضُوعِهِ وَقِيلَ مَا
- يَجْرِي خَطَابًا فِي اضْطِلَاحٍ قُدِّمَ
- ٤٩- أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ^(١) شَرْعِيٌّ
- وَاللُّغَوِيُّ الْوَضْعِيُّ وَالْعُرْفِيُّ
- ٥٠- ثُمَّ الْمَجَازُ^(٢) مَا بِهِ تَجَوُّزًا
- فِي اللَّفْظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ تَجَوُّزًا
- ٥١- بِنَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْلِ
- أَوْ اسْتِعَارَةٍ كَنَقْصِ أَهْلِ
- ٥٢- وَهُوَ الْمُرَادُّ فِي سُؤَالِ الْقَرِيَةِ
- كَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ دُونَ مَرِيَةِ

(١) في (أ): ثلا.

(٢) في (ك): الجواز.

٥٣- وَكَازِدِيَادِ الْكَافِ فِي كَمَثَلِهِ

وَالْغَائِطِ الْمُنْقُولِ عَنْ مَحَلِّهِ

٥٤- رَابِعُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى

«يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ» يَعْنِي مَالًا

بَابُ الْأَمْرِ

٥٥- وَحَدُّهُ اسْتِدْعَاءُ فِعْلٍ ^(١) وَاجِبٍ

بِالْقَوْلِ مِمَّنْ كَانَ دُونَ الطَّالِبِ

٥٦- بِصِيغَةِ (افْعَلْ) فَالْوُجُوبُ حَقَّقًا

حَيْثُ الْقَرِينَةُ انْتَفَتْ وَأُطْلِقَا

٥٧- لَامَعَ دَلِيلٌ دَلَّنَا شَرْعًا عَلَى

إِبَاحَةٍ فِي الْفِعْلِ أَوْ نَذْبٍ فَلَا

٥٨- بَلْ صَرَفُهُ ^(٢) عَنِ الْوُجُوبِ حُتْمًا

بِحَمْلِهِ عَلَى ^(٣) الْمُرَادِ مِنْهُمَا

(١) فِي (ك): أَمْرٌ.

(٢) فِي (ب): حَرْفٌ.

(٣) فِي (ق): عَنْ.

٥٩- وَلَمْ يُفِدْ فَوْرًا وَلَا تَكَرَّرًا

٦٠- وَإِنْ لَمْ يَرِدْ مَا يَقْتَضِي التَّكَرَّرَ
وَالْأَمْرُ بِالْفِعْلِ الْمُهْمِّ الْمُنْحَتِّمِ

٦١- أَمْرٌ بِهِ وَبِالَّذِي بِهِ يَتِمُّ
كَالْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ أَمْرٌ بِالْوُضُو

وَكُلُّ شَيْءٍ لِلصَّلَاةِ يُفَرِّضُ
٦٢- وَحَيْثُمَا إِنْ جِيءَ^(١) بِالْمَطْلُوبِ

يُخْرَجُ بِهِ عَنْ عَهْدَةِ الْوُجُوبِ

بَابُ النِّهْيِ

٦٣- تَعْرِيفُهُ اسْتِدْعَاءُ تَرْكِ قَدْ وَجَبَ

بِالْقَوْلِ بِمَنْ كَانَ دُونَ مَنْ^(٢) طَلَبَ

٦٤- وَأَمْرُنَا بِالشَّيْءِ^(٣) نَهْيٌ مَانِعٌ

مِنْ ضِدِّهِ وَالْعَكْسُ أَيْضًا وَاقِعٌ

(١) فِي (ك): جَاءَ.

(٢) فِي (ق): مَا.

(٣) فِي (ك): لِلشَّيْءِ.

٦٥- وَصِغَةُ الْأَمْرِ الَّتِي مَضَتْ تَرِدُ

وَالْقَصْدُ مِنْهَا أَنْ يُبَاحَ مَا وَجِدَ

٦٦- كَمَا أَتَتْ وَالْقَصْدُ مِنْهَا التَّسْوِیةُ

كَذَا لِتَهْدِيدٍ وَتَكْوِينٍ هِیَ

فَصْلٌ^(١)

٦٧- وَالْمُؤْمِنُونَ فِي خِطَابِ اللَّهِ

قَدْ دَخَلُوا إِلَّا الصَّيِّ وَالسَّاهِي

٦٨- وَذَا الْجُنُونِ كُلُّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا^(٢)

وَالْكَافِرُونَ فِي الْخِطَابِ أُدْخِلُوا^(٣)

٦٩- فِي سَائِرِ الْفُرُوعِ لِلشَّرِيعَةِ^(٤)

وَفِي الَّذِي يَدُونُهُ مَمْنُوعُهُ

٧٠- وَذَلِكَ الْإِسْلَامُ فَالْفُرُوعُ

تَصَحِيحُهَا يَدُونُهُ مَمْنُوعُ

(١) في (ب): فصل في الداخلين في الخطاب وغيرهم.

(٢) في (ك): قد دخلوا.

(٣) في (ق): دخلوا.

(٤) في (ق): والشرعة.

بَابُ الْعَامِّ

- ٧١- وَحَدُّهُ لَفْظٌ يَعُمُّ أَكْثَرًا
- مِنْ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ مَا حَصْرُ يُرَى
- ٧٢- مِنْ قَوْلِهِمْ عَمَّمْتُهُمْ^(١) بِمَا مَعِيَ
- وَلْتَنْحَصِرِ أَلْفَاظُهُ فِي أَرْبَعِ
- ٧٣- الْجُمُعِ وَالْفَرْدِ الْمُعَرَّفَانِ
- بِالْأَمِّ كَالْكَفَّارِ وَالْإِنْسَانِ
- ٧٤- وَكُلُّ مُبْهَمٍ^(٢) مِنَ الْأَسْمَاءِ
- مِنْ ذَلِكَ مَا لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ^(٣)
- ٧٥- وَلَفْظُ (مَنْ) فِي عَاقِلٍ وَلَفْظُ (مَا)
- فِي غَيْرِهِ وَلَفْظُ (أَيِّ) فِيهِمَا
- ٧٦- وَلَفْظُ (أَيْنَ) وَهُوَ لِلْمَكَانِ
- كَذَا (مَتَى) الْمَوْضُوعُ لِلزَّمَانِ

(١) فِي (ك): عَمَّمْتَهُ.

(٢) فِي (ق): مِنْهَا.

(٣) فِي (ق، ك، ب): مِنْ جَزَاءٍ.

٧٧- وَلَفْظُ (لَا) فِي النَّكَرَاتِ ثُمَّ (مَا)

فِي لَفْظٍ مَنْ أَتَى بِهَا مُسْتَفْهِمًا

٧٨- ثُمَّ الْعُمُومُ أَبْطَلَتْ دَعْوَاهُ

فِي الْفِعْلِ بَلْ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ

بَابُ الْخَاصِّ

٧٩- وَالْخَاصُّ لَفْظٌ لَا يَعُمُّ أَكْثَرًا

مِنْ وَاحِدٍ أَوْ عَمَّ مَعَ حَاضِرٍ جَرَى

٨٠- وَالْقَصْدُ بِالتَّخْصِصِ حَيْثُمَا حَصَلَ

تَمْيِيزُ بَعْضٍ جُمْلَةٍ فِيهَا دَخَلَ

٨١- وَمَا بِهِ التَّخْصِصُ إِمَّا مُتَّصِلٌ

كَمَا سَيَأْتِي آتِيًا أَوْ مُنْفَصِلٌ

٨٢- فَالشَّرْطُ وَالتَّقْيِيدُ^(١) بِالْوَصْفِ اتَّصَلَ

كَذَاكَ^(٢) الْأَسْتِثْنَاءُ وَغَيْرُهَا انْفَصَلَ

(١) فِي (ق) : بِالتَّقْيِيدِ.

(٢) فِي (ب) : كَذَا.

- ٨٣- وَحَدُّ الْاِسْتِثْنَاءِ مَا بِهِ خَرَجَ
- مِنَ الْكَلَامِ بَعْضُ مَا فِيهِ اَنْدَرَجَ
- ٨٤- وَشَرْطُهُ اَنْ لَا يُرَى مُنْفَصِلًا
- وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقًا لِـ^(١) خَلَا
- ٨٥- وَالنُّطْقُ مَعَ اِسْمَاعٍ مِّنْ بَقْرَبِهِ
- وَقَضْدُهُ مِّنْ قَبْلِ نُطْقِهِ بِهِ
- ٨٦- وَالْأَصْلُ فِيهِ اَنْ مُّسْتَثْنَاهُ
- مِنْ جَنْسِهِ وَجَازَ مِنْ سِوَاهُ
- ٨٧- وَجَازَ اَنْ يُقَدَّمَ الْمُسْتَشْنَى
- وَالشَّرْطُ اَيْضًا لِظُهُورِ الْمَعْنَى
- ٨٨- وَيُحْمَلُ^(٢) الْمَطْلُوقُ مَهْمَا وَجَدَا
- عَلَى الَّذِي بِالْوَصْفِ مِنْهُ قِيْدًا
- ٨٩- فَمُطْلَقُ التَّحْرِيرِ فِي الْاِيْمَانِ
- مُقَيَّدٌ فِي الْقَتْلِ بِالْاِيْمَانِ^(٣)

(١) في (ق): إذا.

(٢) في (ك): ومجمل.

(٣) في (ب): إيمان.

- ٩٠- فَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ فِي التَّخْرِيرِ
عَلَى الَّذِي قِيْدَ فِي التَّكْفِيرِ
- ٩١- ثُمَّ ^(١) الْكِتَابَ بِالْكِتَابِ خَصَّصُوا
وَسُنَّةً بِسُنَّةٍ تَخَصَّصُوا
وَخَصَّصُوا بِالسُّنَّةِ الْكِتَابَ
وَعَكْسُهُ اسْتَعْمِلَ يَكُنْ صَوَابًا
وَالذِّكْرُ بِالْإِجْمَاعِ مَخْصُوصٌ كَمَا
قَدْ خُصَّ بِالْقِيَاسِ كُلُّ مِنْهُمَا

بَابُ الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ ^(٢)

- ٩٤- مَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى بَيَانٍ
فَمُجْمَلٌ وَضَابِطُ الْبَيَانِ
إِخْرَاجُهُ مِنْ حَالَةِ الْإِشْكَالِ
إِلَى التَّجَلِّيِّ وَاتِّضَاحِ الْحَالِ

(١) في (أ): علم، والتصحيح من بقية النسخ.

(٢) في (ب): باب المجمل والمبين والظاهر والمؤول.

- ٩٦- كَالْقُرَىٰ وَهُوَ وَاحِدُ الْأَقْرَاءِ
- ٩٧- وَالنَّصُّ عُرْفًا كُلُّ لَفْظٍ وَارِدٌ فِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ مِنَ النِّسَاءِ
- لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا لِمَعْنَىٰ وَاحِدٍ
- ٩٨- كَقَدْ رَأَيْتُ جَعْفَرًا وَقِيلَ مَا تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ فَلْيُعْلَمَا
- ٩٩- وَالظَّاهِرُ الَّذِي يُفِيدُ مَنْ سَمِعَ مَعْنَىٰ سِوَى الْمَعْنَى الَّذِي لَهُ وَضِعٌ
- ١٠٠- كَالْأَسَدِ اسْمٌ وَاحِدِ السَّبَاعِ
- وَقَدْ يُرَى لِلرَّجُلِ الشُّجَاعُ^(١)
- ١٠١- وَالظَّاهِرُ الْمَذْكُورُ حَيْثُ أَشْكَلَ
- مَنْهُمُ هُوَ فَبِالدَّلِيلِ أَوْلَا^(٢)

(١) في جميع النسخ الخطية تقديم وتأخير:

وَقَدْ يُرَى لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ وَالْأَسَدِ اسْمٌ وَاحِدِ السَّبَاعِ وَالظَّاهِرُ الَّذِي يُفِيدُ مَنْ سَمِعَ

والصحيح ما أثبتته.

(٢) هذا البيت ساقط من (أ).

١٠٢- وَصَارَ بَعْدَ ذَلِكَ التَّأْوِيلِ

مُقَيَّدًا فِي الْأَسْمِ بِالِدَّلِيلِ

بَابُ الْأَفْعَالِ

١٠٣- أَفْعَالُ طَهَ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ

جَمِيعُهَا مَرْضِيَّةٌ بَدِيعَةٌ

١٠٤- وَكُلُّهَا إِمَّا تُسَمَّى قُرْبَةً

وَطَاعَةً أَوْ لَا فَفِعْلُ الْقُرْبَةِ

١٠٥- مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ حَيْثُ قَامَا

دَلِيلُهَا كَوَضْلِهِ^(١) الصِّيَامَا

١٠٦- وَحَيْثُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلُهَا وَجَبَ

وَقِيلَ مَوْقُوفٌ وَقِيلَ مُسْتَحَبٌ

١٠٧- فِي حَقِّهِ وَحَقِّنَا وَأَمَّا

مَا^(٢) لَمْ يَكُنْ بِقُرْبَةٍ يُسَمَّى

(١) فِي (ب) : لَوْصَلَهُ.

(٢) فِي (ك) : مِنْ.

- ١٠٨- فَإِنَّهُ فِي حَقِّهِ^(١) مُبَاحٌ
وَفِعْلُهُ أَيُّضًا لَنَا يُبَاحُ
١٠٩- وَإِنْ أَقَرَّ قَوْلَ غَيْرِهِ جُعِلَ
كَقَوْلِهِ كَذَاكَ فِعْلٌ قَدْ فُعِلَ
١١٠- وَمَا جَرَى فِي عَصْرِهِ ثُمَّ أَطْلَعَ
عَلَيْهِ إِنْ أَقَرَّه فَلْيَتَّبِعْ

بَابُ النَّسْخِ

- ١١١- النَّسْخُ نَقْلٌ أَوْ إِزَالَةٌ لِمَا^(٢)
حَكَوْهُ عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ فِيهِمَا
١١٢- وَحَدُّهُ رَفْعُ الْخِطَابِ الْلَّاحِقِ
ثُبُوتَ حُكْمٍ بِالْخِطَابِ السَّابِقِ
١١٣- رَفْعًا عَلَى وَجْهِ أَتَى لَوْلَاهُ
لَكَانَ ذَلِكَ ثَابِتًا كَمَا هُوَ

(١) في (ب): حقنا.

(٢) في (ب): كما.

- ١١٤- إِذَا تَرَاحَى عَنْهُ فِي الزَّمَانِ
مَا بَعْدَهُ مِنَ الْخَطَابِ الثَّانِي
- ١١٥- وَجَازَ نَسْخُ الرَّسْمِ دُونَ الْحُكْمِ
كَذَاكَ نَسْخُ الْحُكْمِ دُونَ الرَّسْمِ
- ١١٦- وَنَسْخُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى بَدَلٍ
وَدُونَهُ وَذَاكَ تَخْفِيفٌ^(١) حَصَلَ
- ١١٧- وَجَازَ أَيْضًا كَوْنُ ذَلِكَ الْبَدَلِ
أَخَفَ أَوْ أَشَدَّ مِمَّا قَدْ بَطَلَ
- ١١٨- ثُمَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ يُنْسَخُ
كُسْنَةً بِسُنَّةٍ فَتُنْسَخُ
- ١١٩- وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُنْسَخَ الْكِتَابُ
بِسُنَّةٍ بَلْ عَكْسُهُ صَوَابٌ
- ١٢٠- وَذُو تَوَاطُرٍ بِمِثْلِهِ يُنْسَخُ
وَعَايِرُهُ بِغَايِرِهِ فَلْيَنْتَسَخْ

(١) في (أ، ك): تحقيق.

١٢١- وَاخْتَارَ قَوْمٌ نَسَخَ مَا تَوَاتَرَا
بِغَيْرِهِ وَعَكْسُهُ حَتْمًا يُرَى

فصل في التعارض^(١)

١٢٢- تَعَارُضُ النُّطْقَيْنِ فِي الْأَحْكَامِ
يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ

١٢٣- إِمَّا عُمُومٌ أَوْ خُصُوصٌ فِيهِمَا
أَوْ كُلُّ نُطْقٍ فِيهِ وَصِفٌ مِنْهُمَا

١٢٤- أَوْ فِيهِ كُلُّ مِنْهُمَا وَيُعْتَبَرُ
كُلُّ مِنَ الْوَصْفَيْنِ مِنْ^(٢) وَجْهِ ظَهَرُ

١٢٥- فَالْجُمُعُ بَيْنَ مَا تَعَارَضَا هُنَا
فِي الْأَوَّلَيْنِ وَاجِبٌ إِنْ أُمَكَّنَا

١٢٦- وَحَيْثُ لَا إِمْكَانَ فَالتَّوَقُّفُ
مَا لَمْ يَكُنْ تَارِيخُ كُلِّ يُعْرَفُ

(١) في (ب): فصل في تعارض النطقين.

(٢) في (ق): في.

١٢٧- فَإِنْ عَلِمْنَا وَقْتَ كُلِّ مِنْهُمَا

فَالثَّانِ نَاسِخٌ لِمَا تَقَدَّمَ

١٢٨- وَخَصَّصُوا فِي الثَّالِثِ الْمَعْلُومَ

بِذِي الْخُصُوصِ لَفَظِ ذِي الْعُمُومِ

١٢٩- وَفِي الْأَخِيرِ شَطْرُ كُلِّ نُطْقٍ

مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ^(١) حُكْمُ ذَاكَ النُّطْقِ

١٣٠- فَاخْصُصْ عُمُومَ كُلِّ نُطْقٍ مِنْهُمَا

بِالضَّدِّ مِنْ قِسْمِيهِ وَاعْرِفْنَهُمَا ^(٢)

بَابُ الْإِجْمَاعِ

١٣١- هُوَ اتِّفَاقُ كُلِّ أَهْلِ الْعَصْرِ

أَيُّ عُلَمَاءِ الْفِقْهِ دُونَ نُكْرٍ

١٣٢- عَلَى اعْتِبَارِ حُكْمِ أَمْرٍ قَدْ حَدَثَ

شَرْعًا كَحُرْمَةِ الصَّلَاةِ بِالْحَدَثِ

(١) في (ك): شك.

(٢) في جميع النسخ الخطية (واعرفهما)، والصحيح ما أثبت.

- ١٣٣- وَاحْتُجَّ بِالْإِجْمَاعِ مِنْ ذِي الْأُمَّةِ
لَا غَيْرَهَا إِذْ خُصِّصَتْ بِالْعِصْمَةِ
- ١٣٤- وَكُلُّ إِجْمَاعٍ فَحُجَّةٌ عَلَى
مَنْ بَعْدَهُ فِي كُلِّ (١) عَصْرِ أَقْبَلًا
- ١٣٥- ثُمَّ انْقِرَاضُ عَصْرِهِ لَمْ يُشْتَرَطْ
أَيُّ فِي انْعِقَادِهِ وَقِيلَ مُشْتَرَطٌ
- ١٣٦- وَلَمْ يَجْزُ لِأَهْلِيهِ أَنْ يَرْجِعُوا
إِلَّا عَلَى الثَّانِي فَلَيْسَ يُمْنَعُ
- ١٣٧- وَلْيُعْتَبَرْ عَلَيْهِ قَوْلُ مَنْ وُلِدَ
وَصَارَ مِثْلَهُمْ فَقِيهًا مُجْتَهِدًا
- ١٣٨- وَيَحْصُلُ الْإِجْمَاعُ بِالْأَقْوَالِ (٢)
مِنْ كُلِّ أَهْلٍ وَبِالْأَفْعَالِ

(١) (كل) سقطت من (ك).

(٢) في (ب): بالأفعال.

١٣٩- وَقَوْلُ بَعْضٍ حَيْثُ بَاقِيهِمْ فَعَلْ

وَبِإِنْتِشَارِ^(١) مَعَ سُكُوتِهِمْ حَصَلَ

١٤٠- ثُمَّ الصَّحَابِيُّ قَوْلُهُ عَنْ مَذْهَبِهِ

عَلَى الْجَدِيدِ قَطُّ لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ

١٤١- وَفِي الْقَدِيمِ حُجَّةٌ لِمَا وَرَدَ

فِي حَقِّهِمْ وَضَعْفُوهُ فَلْيُرَدِّ

بَابُ الْأَخْبَارِ

١٤٢- وَالْخَبَرُ اللَّفْظُ الْمُفِيدُ الْمُحْتَمَلُ

صِدْقًا وَكِذْبًا مِنْهُ نَوْعٌ قَدْ نُقِلَ

١٤٣- تَوَاتُرًا لِلْعِلْمِ قَدْ أَفَادَا

وَمَاعَدَا هَذَا اعْتَبِرْ أَحَادًا

١٤٤- فَأَوَّلُ النَّوْعَيْنِ مَا رَوَاهُ

جَمْعٌ لَنَا لِـمِثْلِهِ عَزَاهُ

(١) فِي (ك): وَبِإِنْتِشَابِ.

١٤٥- وَهَكَذَا إِلَى الَّذِي عَنْهُ^(١) الْخَبَرُ

لَا بِاجْتِهَادٍ بَلْ سَمَاعٍ أَوْ نَظَرٍ

١٤٦- وَكُلُّ جَمْعٍ شَرْطُهُ أَنْ يَسْمَعُوا

وَالْكَذِبُ مِنْهُمْ بِالتَّوَاتُطِ يُمْنَعُ

١٤٧- ثَانِيهِمَا الْآحَادُ يُوجِبُ الْعَمَلُ

)

لَا الْعِلْمَ لَكِنْ عِنْدَهُ الظَّنُّ حَصَلَ

١٤٨- لِمُرْسَلٍ وَمُسْنَدٍ قَدْ قَسِمَا

وَسَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُ كُلِّ مِنْهُمَا

١٤٩- فَحَيْثُمَا بَعْضُ الرُّوَاةِ يُفْقَدُ

فَمُرْسَلٌ وَمَا عَدَاهُ مُسْنَدٌ

١٥٠- لِلاِخْتِجَاجِ صَالِحٍ لَا الْمُرْسَلُ

لَكِنْ مَرَايِلُ الصَّحَابِ تُقْبَلُ

(١) في (ب): عنده.

- ١٥١- كَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَقْبَلًا
فِي الْإِحْتِجَاجِ مَا رَوَاهُ مُرْسَلًا
- ١٥٢- وَالْحَقُّوا بِالْمُسْنَدِ الْمُعْنَعِنَا
فِي حُكْمِهِ الَّذِي لَهُ تَبَيَّنَا
- ١٥٣- وَقَالَ مَنْ عَلَيْهِ شَيْخُهُ قَرَأَ
حَدَّثَنِي كَمَا يَقُولُ أَخْبَرَا
- ١٥٤- وَلَمْ يَقُلْ فِي عَكْسِهِ حَدَّثَنِي
لَكِنْ يَقُولُ رَأَوِيَا أَخْبَرَنِي
- ١٥٥- وَحَيْثُ لَمْ يَقْرَأْ وَقَدْ أَجَازَهُ
يَقُولُ قَدْ أَخْبَرَنِي إِجَازَهُ
- بَابُ الْقِيَاسِ
- ١٥٦- أَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ رَدُّ الْفَرْعِ
لِلْأَصْلِ فِي حُكْمٍ صَحِيحٍ شَرْعِي
- ١٥٧- لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ فِي الْحُكْمِ
وَلْيُعْتَبَرَ ثَلَاثَةٌ فِي الْأَسْمِ

- ١٥٨- لِعِلَّةٍ أَضَفَهُ أَوْ دَلَّاهُ
أَوْ شَبَّهَ ثُمَّ اعْتَبِرْ أَخَوَالَهُ
- ١٥٩- أَوْ هُا مَا كَانَ فِيهِ الْعِلَّةُ
مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ مُسْتَقِلَّةً
- ١٦٠- فَضْرُبُهُ لِلْوَالِدَيْنِ مُنْتَعِجٌ
كَقَوْلِ^(١) أَفٍّ وَهُوَ لِلْإِيذَا^(٢) مُنْعِجٌ
- ١٦١- وَالثَّانِ مَا لَمْ يُوجِبِ التَّعْلِيلُ
حُكْمًا بِهِ لَكِنَّهُ دَلِيلٌ
- ١٦٢- فَيَسْتَدَلُّ بِالنَّظِيرِ الْمُعْتَبَرِ
شَرْعًا عَلَى نَظِيرِهِ فَيُعْتَبَرُ
- ١٦٣- كَقَوْلِنَا مَا لُ الصَّبِيِّ^(٣) تَلْزَمُ
زَكَاتُهُ كَبَالِغِ أَيٍّ لِلنَّمُو

(١) في (ق) كقوله.

(٢) في (ب): وهو في الايذا.

(٣) في (ك) ما للصبي.

١٦٤- وَالثَّالِثُ الْفَرْعُ الَّذِي تَرَدَّدَا

مَا بَيْنَ أَصْلَيْنِ اعْتِبَارًا وَجِدَا

١٦٥- فَلْيَلْتَحِقْ بِأَيِّ ذَيْنِ أَكْثَرَا

مَنْ غَيْرِهِ فِي وَصْفِهِ الَّذِي يُرَى

١٦٦- فَيُلْحَقُ^(١) الرَّقِيقُ فِي الْإِثْلَافِ

بِالْمَالِ لَا بِالْحُرِّ فِي الْأَوْصَافِ

فَصْلٌ^(٢)

١٦٧- وَالشَّرْطُ فِي الْقِيَاسِ كَوْنُ الْفَرْعِ

مُنَاسِبًا لِأَصْلِهِ فِي الْجُمُعِ

١٦٨- بِأَنْ يَكُونَ جَامِعُ الْأَمْرَيْنِ

مُنَاسِبًا لِلْحُكْمِ دُونَ مَئِينِ

١٦٩- وَكَوْنُ ذَلِكَ الْأَصْلِ ثَابِتًا بِمَا

يُؤَافِقُ الْخَصْمَيْنِ فِي رَأْيَيْهِمَا

(١) فِي (ق) فَلْيَلْحَقْ.

(٢) فِي (ب): فَصْلٌ فِي شَرْطِ الْقِيَاسِ.

١٧٠- وَشَرَطُ كُلِّ عِلَّةٍ أَنْ تَطَّرِدَ

فِي كُلِّ مَعْلُولَاتِهَا الَّتِي تَرِدُ

١٧١- لَمْ تَنْتَقِضْ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى فَلَا

قِيَاسَ فِي ذَاتِ انْتِقَاضٍ مُسْجَلًا

١٧٢-- وَالْحُكْمُ مِنْ^(١) شُرُوطِهِ أَنْ يَتَّبَعَ

عِلَّتَهُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا مَعَا

١٧٣- فَهِيَ الَّتِي لَهُ حَقِيقَةُ الْجَلْبِ

وَهُوَ الَّذِي لَهَا كَذَاكَ يُجْلَبُ

باب الحظر والإباحة

١٧٤- لَا حُكْمَ قَبْلَ بَعْثَةِ الرَّسُولِ

بَلْ بَعْدَهَا بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ

١٧٥- وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ

تَحْرِيمُهَا لَا بَعْدَ حُكْمٍ شَرْعِي

(١) في (ق) في.

- ١٧٦- بَلْ مَا أَحَلَّ الشَّرْعُ حَلَّلْنَاهُ
وَمَا مَنَّاهُ عَنْهُ حَرَّمْنَاهُ
- ١٧٧- وَحَيْثُ لَمْ نَجِدْ دَلِيلَ حِلٍّ
شَرْعًا تَمَسَّكْنَا بِحُكْمِ الْأَصْلِ
- ١٧٨- مُسْتَضْحِينَ الْأَصْلَ لَا سِوَاهُ
وَقَالَ قَوْمٌ ضِدَّ مَا قُلْنَاهُ
- ١٧٩- أَيْ أَصْلُهَا التَّحْلِيلُ إِلَّا إِنْ وَرَدَ
تَحْرِيمُهَا فِي شَرْعِنَا فَلَا يُرَدُّ
- ١٨٠- وَقِيلَ إِنَّ الْأَصْلَ فِيمَا يَنْفَعُ
جَوَازُهُ وَمَا يَضُرُّ يُمْنَعُ
- ١٨١- وَحَدُّ الْأَسْتِضْحَابِ أَخَذُ الْمُجْتَهِدِ
بِالْأَصْلِ عَنْ دَلِيلِ حُكْمٍ قَدْ فَقِدَ

بَابُ تَرْتِيبِ الْأَدَلَّةِ

- ١٨٢- وَقَدَّمُوا مِنَ الْأَدَلَّةِ الْجَلِيِّ
- عَلَى الْخَفِيِّ بِاعْتِبَارِ الْعَمَلِ
- ١٨٣- وَقَدَّمُوا مِنْهَا مُفِيدَ الْعِلْمِ
- عَلَى مُفِيدِ الظَّنِّ أَيْ لِلْحُكْمِ
- ١٨٤- وَالنُّطْقَ قَدَّمَ عَنْ قِيَاسِهِمْ تَفِ
- وَقَدَّمُوا جَلِيَّهٗ عَلَى الْخَفِيِّ
- ١٨٥- إِلَّا مَعَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ
- فَلْيُؤْتَ بِالتَّخْصِصِ لَا التَّقْدِيمِ^(١)
- ١٨٦- وَإِنْ يَكُنْ فِي النُّطْقِ مِنْ كِتَابٍ
- أَوْ سُنَّةٍ تَغْيِيرُ الْأَسْتِصْحَابِ
- ١٨٧- فَالْنُّطْقُ حُجَّةٌ إِذَا وَالْأَ
- فَكُنْ بِالْأَسْتِصْحَابِ مُسْتَدِلًّا

(١) في (ك): التعميم.

بَابُ صِفَةِ الْمُفْتِيِّ وَالْمُسْتَفْتِيِّ

- ١٨٨- وَالشَّرْطُ فِي الْمُفْتِيِّ اجْتِهَادٌ وَهُوَ أَنْ
)
يَعْرِفَ مِنْ آيِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ
)
وَالْفَقْهَ مِنْ فُرُوعِهِ الشَّوَارِدِ
)
١٨٩- وَكُلَّ مَالِهِ مِنَ الْقَوَاعِدِ
)
مَعَ مَا بِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ^(١) الَّتِي
تَقَرَّرَتْ وَمِنْ خِلَافٍ مُثَبَّتٍ
١٩١- وَالنَّحْوِ وَالْأُصُولِ مَعَ عِلْمِ الْأَدَبِ
)
وَاللُّغَةِ^(٢) الَّتِي أَتَتْ عَنِ الْعَرَبِ
)
١٩٢- قَدَرًا بِهِ يَسْتَنْبِطُ الْمَسَائِلَ
)
بِنَفْسِهِ لِمَنْ يَكُونُ سَائِلًا
١٩٣- مَعَ عِلْمِهِ التَّفْسِيرِ فِي الْآيَاتِ
)
وَفِي الْحَدِيثِ حَالَةَ الرُّوَاةِ^(٤)

(١) في (ك): من القواعد.

(٢) في (ب): من.

(٣) في (ب): والفقه.

(٤) في (ب): الروايات.

- ١٩٤- وَمَوْضِعَ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ
فَعِلْمُ هَذَا الْقَدْرِ فِيهِ كَافٍ
- ١٩٥- وَمِنْ شُرُوطِ السَّائِلِ الْمُسْتَفْتَى
أَنْ لَا يَكُونُ عَالِمًا كَالْمُفْتَى
- ١٩٦- فَحَيْثُ كَانَ مِثْلُهُ مُجْتَهِدًا
فَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مُقْلِدًا
- فَرْعٌ^(١)
- ١٩٧- تَقْلِيدُنَا قَبُولَ قَوْلِ الْقَائِلِ
مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ حُجَّةٍ لِلْسَّائِلِ^(٢)
- ١٩٨- وَقِيلَ بَلْ قَبُولُنَا مَقَالَهُ
مَعَ جَهْلِنَا مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ قَالَهُ
- ١٩٩- فَنَفِي قَبُولِ قَوْلِ طَهَ الْمُصْطَفَى
بِالْحُكْمِ تَقْلِيدًا لَهُ بِلاَ خَفَا

(١) في (ب): فصل في التقليد.

(٢) في (أ): المسائل والتصحيح من بقية النسخ.

٢٠٠- وَقِيلَ لَا لَأَنَّ^(١) مَا قَدْ قَالَهُ

جَمِيعُهُ بِالْوَحْيِ قَدْ أَتَى لَهُ

بَابُ الاجْتِهَادِ^(٢)

٢٠١- وَحَدُّهُ أَنْ يَبْذُلَ الَّذِي اجْتَهَدَ

مَجْهُودَهُ فِي نَيْلِ أَمْرٍ قَدْ قَصَدَ

٢٠٢- وَلَيَنْتَقِسِمَ إِلَى صَوَابٍ وَخَطَا

وَقِيلَ فِي الْفُرُوعِ يُمْنَعُ الْخَطَا

٢٠٣- وَفِي أَصُولِ الدِّينِ ذَا الْوَجْهِ امْتَنَعَ

إِذْ فِيهِ تَضْوِيبٌ لِأَرْبَابِ الْبِدَعِ

٢٠٤- مِنَ النَّصَارَى حَيْثُ كُفِّرَ ثَلَاثًا

وَالزَّاعِمِينَ أَنَّهُمْ لَنْ يُعْثُوا

(١) في (أ): كان.

(٢) في (ق): باب المجتهد.

٢٠٥- أَوْ لَا يَرَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْعَيْنِ

كَذَا الْمُجُوسُ فِي ادِّعَا الْأَصْلَيْنِ

٢٠٦- وَمَنْ أَصَابَ فِي الْفُرُوعِ يُعْطَى

أَجْرَيْنِ وَاجْعَلْ نِصْفَهُ مَنْ أَخْطَا

٢٠٧- لِمَا رَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ الْهَادِي

فِي ذَلِكَ مَنْ تَقْسِيمِ الاجْتِهَادِ

٢٠٨- وَتَمَّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقَدَّمَاتِ

أَيَّائِهَا فِي الْعَدِّ (دُرٍّ) مُحْكَمَةٍ

٢٠٩- ثَانِي ربيعِ شَهْرِ وَضَعِ الْمُصْطَفَى

فِي عَامِ (طَاءٍ) ثُمَّ (ظَاءٍ) ثُمَّ (فَاءٍ)

٢١٠- فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِمْتَامِهِ

ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ مَعَ سَلَامِهِ

٢١١- عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ

وَحِزْبِهِ وَكُلِّ مُؤْمِنٍ بِهِ^(١)

(١) في (أ): وكان الفراغ من نسخها في يوم الأحد سادس عشر ذو القعدة سنة تسع وألف. في (ق): تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أقل عبيد الله وأحوجهم إلى رحمته الفقير عبد الرحيم بن الحاج علي بن المرحوم الحاج حسين الخوتكي غفر الله له ولوالديه ولوالد والديه ولمن دعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وذلك في يوم السبت المبارك خامس عشر ربيع الأول من شهور سنة خمس وعشرين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه الأعلام. في (ك): تمت هذه المنظومة المباركة الشريفة باسم الفقير عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عمير ضحوة يوم الجمعة ثامن يوم من شهر صفر سنة ١١٨٣ على يد الأقل كثير الخطأ والزلل الملتجئ إلى رحمة ربه الغفار محمد بن أبي بكر بن محمد بن حمد النجار غفر الله له ولوالديه إنه كريم ستار. في (ب): تمت هذه المقدمة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وكان الفراغ من كتابة هذه المقدمة يوم الأحد المبارك ٢١ مضت من شهر جماد آخر سنة ١٢٣٣ من الهجرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام على يد كاتبها أفقر العباد إلى الله تعالى سيد البكشوشي اللهم اغفر له آمين آمين آمين. تم الفراغ من تحقيقه يوم الجمعة ١/٥/١٤٢٨ هـ والحمد لله رب العالمين.

الفهارس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الطبعة الثانية.....
٦	تقدمة الشيخ محمد صدقي البورنو.....
٨	صورة تقدمه الشيخ محمد صدقي البورنو.....
٩	المقدمة.....
١٣	وصف النسخ الخطية ومنهج التحقيق.....
١٤	وصف النسخ الخطية.....
١٧	منهج التحقيق.....
١٨	صور من المخطوط.....
٢٦	تسهيل الطرقات.....
٢٨	أصول الفقه.....
٣٢	أبواب أصول الفقه.....
٣٣	أقسام الكلام.....
٣٥	باب الأمر.....
٣٦	باب النهي.....

٣٧	فَصْلُ
٣٧	بَابُ الْعَامِّ
٣٩	بَابُ الْخَاصِّ
٤١	بَابُ الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ
٤٣	بَابُ الْأَفْعَالِ
٤٤	بَابُ النَّسْخِ
٤٦	فصل في التَّعَارُضِ
٤٧	بَابُ الْإِجْمَاعِ
٤٩	بَابُ الْأَخْبَارِ
٥١	بَابُ الْقِيَاسِ
٥٣	فصل
٥٤	باب الحُظْرِ وَالْإِبَاحَةِ
٥٦	بَابُ تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ
٥٧	بَابُ صِفَةِ الْمُفْتِيِّ وَالْمُسْتَفْتِيِّ
٥٨	فصل
٥٩	بَابُ الاجْتِهَادِ
٦٢	الفهارس